



المملكة الأردنية الهاشمية



منظمة العمل الدولية

إطلاق مشروع "تحو أردن خال من عمل الأطفال"

الأحد 11 آذار/مارس 2012

فندق لاند مارك، عمان، الأردن

ورقة معلومات

يُشكّل هذا المشروع الجديد لمنظمة العمل الدولية، الذي تموله وزارة العمل الأميركية، أحد العناصر الأساسية في البرنامج الوطني الجديد للعمل اللائق الذي سيوقع عليه الشركاء الثلاثة في منظمة العمل الدولية في 11 آذار/مارس 2012. ويرتكز البرنامج إلى مبدأ أن الهدف المزدوج الذي يقضي باستئصال عمل الأطفال وإنفاذ الحق في التعليم للجميع هو هدف يمكن تحقيقه في الأردن في إطار زمني قصير نسبياً. ويتجلى هذا الهدف في كلّ من جدول الأعمال الوطني واستراتيجية التشغيل الوطنية وخطة العمل الوطنية للطفولة ومؤخراً، في الإطار الوطني للحد من عمل الأطفال. كما أن الإرادة والالتزام السياسيين في الأردن قويين بما فيه الكفاية لتمكين البلاد من التقدّم بشكل كبير نحو تحقيق الهدف المتمثل بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول العام 2016 وتخطّي هذا الهدف عبر القضاء على ما تبقى من جيوب عمل الأطفال في أماكن مختلفة. وسيساعد هذا المشروع في تصميم وتطوير إجراءات مكافحة عمل الأطفال في الأردن بالاستناد إلى أطر السياسات والتشريعات ذات الصلة وإلى بناء القدرات المطلوبة لتعزيز هذه الإجراءات.

وقدّر المسح الوطني الشامل حول عمل الأطفال للعام 2007 أن 37,760 طفل (2.1%) من أصل 1,785,596 تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 سنة هم نشطون اقتصادياً وأن 58% منهم كانوا ما فوق سنّ الـ 15. أمّا فيما يتعلق بالقطاعات، فتجدر الإشارة إلى أن 36.3% من الأطفال يعملون في قطاع التجارة بالجملة والتجزئة، و 27.3% يعملون في قطاع الزراعة، و 15.8% في الصناعة. وفي ظلّ تجديد الاهتمام وبناء الشراكات الإستراتيجية الواسعة النطاق وتحسين التكامل والمواعمة بين السياسات والبرامج والنشاطات المترابطة، لم يعد من المستحيل تخطّي هذه الأرقام. سيركّز مشروع منظمة العمل الدولية على التدخلات على صعيد السياسات لإعداد الأراضية المناسبة لتحقيق تقدّم البلاد نحو التخلص من عمل الأطفال. إذا سوف يؤمّن استمرارية الزخم الذي ولّده المشروع السابق لمنظمة العمل الدولية الممول من

قبل وزارة العمل الأميركية (2002-2007)، وسيعمل بالتعاون الوثيق مع مشروعين آخرين في الأردن، ممولين من قبل وزارة العمل الأميركية وبإدارة مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية ومنظمة إنقاذ الطفولة.

دعمت اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال إعداد الإطار الوطني للحد من عمل الأطفال الذي اعتمدته الحكومة في آب/أغسطس 2011. في هذا الإطار تكمن إحدى الأهداف الأساسية لمشروع منظمة العمل الدولية في تطبيق الإطار الوطني للحد من عمل الأطفال عبر بناء القدرات ونشر التوعية. ويُعتبر دور وزارة العمل وبخاصة وحدة عمل الأطفال محورياً من حيث النجاح في تحقيق أهداف الإطار الوطني، هذا وسيتم توفير الدعم لها لمساعدتها على إعداد آليات التنسيق اللازمة بما في ذلك تيسير أعمال لجنة فنية لمكافحة عمل الأطفال وتطوير قاعدة بيانات للمساهمة في تعزيز فعالية أنظمة إدارة المعلومات من أجل رصد عمل الأطفال في البلاد. وتشمل الجهود الدؤوبة التي سبّذت ضمن إطار الرقابة هذا، حشد أصحاب مصالح مختلفين يعملون على مسائل مرتبطة بحماية الطفل والأسرة والتعليم وبناء التكامل الفعّال بين أنظمة إدارة المعلومات ذات الصلة. وسيتم استخدام المعلومات التي سيجتمع، من جهة أولى، لإحالة الأطفال العاملين الذين يتم تحديدهم إلى مقدمي الخدمات المناسبين والتأكد من أنّ وضع الأطفال الذين تم تحريرهم من العمل قد تحسن. ومن جهة ثانية، لقيادة عملية تنمية السياسات وإصلاحها وتوفير معلومات حديثة للإبلاغ عن الإلتزامات في مجال حقوق الطفل.

باختصار يهدف المشروع إلى تحقيق أهدافه المتوخاة عبر أربع استراتيجيات أساسية:

- إنشاء نظام متابعة ورصد متكامل وشامل لعمل الأطفال يعتبر وسيلة تنسيق من أجل تحسين الإبلاغ والإحالة والمتابعة.
- تحسين قاعدة المعارف الموجودة حول عمل الأطفال، والسلامة والصحة المهنية وتنشغيل الشباب من أجل قيادة تنمية السياسات المستقبلية.
- بناء القدرة المؤسسية لدعم تطبيق الإطار الوطني للحد من عمل الأطفال من خلال لجنة فنية، ثلاثية ومشاركة بين الوزارات والوكالات، لمكافحة عمل الأطفال.
- الدعوة إلى إدماج المخاوف المرتبطة بعمل الأطفال وتنشغيل الشباب في أطر سياسات التنمية الوطنية.

يشرك المشروع عدّة أصحاب مصالح من مختلف المستويات في تصميم وتطبيق خطة عمله، وذلك عبر مشاركة كلّ من الوزارات والمنظمات الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين ذوي الصلة في اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال ولجنتها الفنية برئاسة وإدارة وزارة العمل.